مسألة

زيادة الإيمان ونقصانه

من إفادات

شيخ الإسلام العلّامة محمّد مشاهد البَايَمْبُوْرِيّ السِّلْهِتِيّ

ولد سنة ١٣٢٨ وتوفّي سنة ١٣٩٠

رحمه الله تعالى

جمعه

الشيخ محمد عليم الدّين الدُّرْلَبْبُوْرِيُّ زيد فضله

شيخ الحديث بدار العلوم كنائي غهات، سلهت، بنغلاديش

اعتنى به

عبيد الله أسعد القاسمي

خادم الحديث بالجامعة الإسلامية العربية بأميد نغر، حبيب غنج

طبع على نفقة

الشيخ المفتي محمد مجيب الرحمن حفظه الله تعالى

خادم الكتاب والسنة بالأكاديمية المدنية ودار العلوم بنيويورك / الولايات المتحدة

٢

مسألة

زيادة الإيمان ونقصانه

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

صفر ١٤٤٤ هـ = أَيْلُول ٢٠٢٢ م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

قال رحمه الله تعالى: فإن قلت: قد اتفق السلف على أن الإيمان يزيد وينقص، وفسروا بأنه يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية. فان كان تصديقه هو الإيمان والإيمان هو التصديق ولا يتزايد في نفسه، فلا يتصور فيه زيادة ولا نقصان، أي لا يزيد بانضمام الطاعات إليه، ولا ينقص بارتكاب المعاصي، إذ التصديق في الحالين على ما قبلهما. وهذا مخالف لما ذهب إليه السلف، فكيف التطبيق بين القولين.

ثم إن المراد بالسلف هنا القائلين بزيادته ونقصه جماعة من الصحابة: عمر بن الخطاب، وعلي، وابن مسعود، ومعاذ، وأبو الدرداء، وابن عباس، وابن عمر، وعمار، وأبو هريرة، وحذيفة، وعائشة رضي الله تعالى عنهم، ومن التابعين كعب الأحبار، وعروة، وطاوس، وعمر بن عبد العزيز، ومن الأئمة الشافعي وأحمد وإسحاق، كما رواه اللَّالِكَائِيُّ رحمه الله تعالى في "كتاب السنة"(١) وإليه ذهب البخاري فقال في أول كتاب الإيمان: وهو قول وعمل، يزيد وينقص(٢) بل روي عنه بسند صحيح أنه قال: لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت

---

(١) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم، ص ٨٩٢-٨٩٣، للإمام أبي القاسم هبة الله الطَّبَرِيِّ اللَّالِكَائِيِّ، تحقيق: الدكتور أحمد بن مسعود.

(٢) ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١: ٤٦)، دار المعرفة.

أحدا يختلف فيه.([1]) وبه قال عامة الأشاعرة، ومن المتكلمين أهل النظر والفقهاء والصوفية.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يزيد الإيمان ولا ينقص([2]) واختاره أبومنصور الماتريدي، ومن الأشاعرة إمام الحرمين([3]) وجمع كثير. ([4])

وتوقف مالك عن القول بنقصانه، وهذا هو المشهور من مذهبه.([5]) ورأيت في "الأسماء والصفات" لأبي منصور البغدادي نقل عن الأشعري في "مقالاته" عن أبي حنيفة ما نصه: وقال إن الايمان لا يتبعض، ولا يزيد، ولا ينقص، ولا يتفاضل الناس

([1]) ينظر: فتح الباري (١: ٤٨)، المعرفة، وذخيرة العقبى في شرح المجتبى (٣٧: ١٤٠).- نقلا عن شرح أصول الاعتقاد للالكائي، لمحمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلّوِي.

([2]) ينظر: شرح الفقه الأكبر، ص ١٨٩، نقلا عن كتاب الوصية.

([3]) ينظر: الأرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد، ص ٣٣٥.

([4]) ينظر: كتاب زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، ص ٣٦٠، عبد الرزاق بن عبد المحسن.

([5]) وهو إحدى الروايتين عنه، وإلا فعن مالك رحمه الله تعالى جواب بالتصريح بلفظ الزيادة والنقصان كما ذكره النووي وغيره، وهو إنما توقف في لفظ النقصان؛ لأن لفظ النقصان لم ينطق به القرآن، إنما في القرآن ذكر زيادة الإيمان وليس فيه ذكر نقصه، والتوقف في اللفظ لا يستلزم التوقف في المعنى؛ فضلاً عن نفي معناه.- ينظر: شرح لمعة الاعتقاد (١٠: ٤)، يوسف الغفيص، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد ابن حنبل في العقيدة (١: ١٠١)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٩: ٢٥٢)، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١ :١٤٦).

فيه. وحكى غسان وجماعة من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى عنه أنه يزيد ولا ينقص. انتهى نص مقالات الأشعري. (١)

وهذا الذي حكاه غَسَّانُ وجماعة من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو بعينه قول مالك رحمه الله تعالى ولكن لم يشتهر في المذهب.

قال شيخنا البَايَمْبُوْرِيُّ رحمه الله تعالى – الذي لو كان في سالف الزمان لكان له في طبقة أهل العلم شأن: هذا القول المحقق المختار عندي. قال الغزالي: القول الأول هو الحق، ولكن الشأن في فهمه، وفيه دليل على أن العمل ليس من أجزاء الإيمان وأركان وجوده، بل هو مزيد عليه يزيد به والزائد موجود والناقص موجود والشيء لا يزيد بذاته، فلا يجوز أن يقال: الإنسان يزيد برأسه، بل يقال: يزيد بلحيته وسمنه، ولا يجوز أن يقال: الصلاة تزيد بالركوع والسجود بل تزيد بالآداب والسنن.

فهذا تصريح بأن الإيمان له وجود ثم بعد الوجود يختلف حاله بالزيادة والنقصان...(إلى أن قال الغَزَالِيُّ): الإيمان اسم مشترك يطلق من ثلاثة أوجه. الأول: أنه يطلق للتصديق بالقلب على سبيل الاعتقاد والتقليد من غير كشف وانشراح صدر وهو إيمان العوام بل إيمان الخلق كلهم إلا الخواص، وهذا الاعتقاد عقدة عن القلب تارة تشتد وتقوى وتارة تضعف وتسترخي كالعقدة على الخيط مثلًا.

---

(١) ينظر: مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري (١: ٢٢١)، لمحمد بن الحسن بن فورك، المتوفى سنة ٤٠٦ هـ، نقلًا عن هامش شرح أصول الاعتقاد لأبي القاسم اللَّالِكَائِيِّ، ص ٨٩١.

ولا تستبعد هذا واعتبره باليهودي وصلابته في عقيدته التي لا يمكن نزوعه عنها بتخويف وتحذير ولا بتخييل ووعظ ولا تحقيق وبرهان، وكذلك النصراني والمبتدعة وفيهم من يمكن تشكيكه بأدنى كلام ويمكن استزاله عن اعتقاده بأدنى استمالة أو تخويف مع أنه غير شاك في عقده كالأول ولكنهما متفاوتان في شدة التصميم.

وهذا موجود في الاعتقاد الحق أيضًا والعمل يؤثر في نماء هذا التصميم وزيادته كما يؤثر سقي الماء في نماء الأشجار، ولذلك قال الله تعالى: ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾(١) وقال تعالى: ﴿لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ﴾. (٢)

وذلك بتأثير الطاعات في القلب وهذا لا يدركه إلا من راقب أحوال نفسه في أوقات المواظبة على العبادة والتجرد لها بحضور القلب مع أوقات الفتور.

الثاني: أن يراد به التصديق والعمل جميعًا – قال شيخنا البَايَمْبُوْرِيُّ رحمه الله تعالى: هو الدين كله – كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم: الْإِيْمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُوْنَ بَابًا.(٣) وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم: لَا يَزْنِيْ الزَّانِيْ حِيْنَ يَزْنِيْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ.(٤) وإذا دخل العمل في مقتضى لفظ الإيمان لم تخف زيادته ونقصانه.

---

(١) من سورة التوبة: ١٢٤.

(٢) من سورة الفتح: ٤.

(٣) ينظر: سنن ابن ماجه: ٥٧، والمعجم الأوسط (٥: ٧٥)، للطَّبَرَانِيِّ.

(٤) صحيح البخاري: ٦٧٨٢.

الثالث: أن يراد به التصديق اليقيني على سبيل الكشف وانشراح الصدر والمشاهدة بنور البصيرة.

وقد ظهر في جميع الإطلاقات على ما قالوه من زيادة الإيمان ونقصانه حق، وكيف لا وفي الأخبار: أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِيْ قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ. أو مِثْقَالُ دِيْنَارٍ مِنْ إِيْمَانٍ.(١) فأي معنى لاختلاف مقاديره إن كان ما في القلب لا يتفاوت؟ انتهى كلام الغَزَالِيِّ ملخصًا مختصرًا. (٢)

وقال العلامة الزَّبِيْدِيُّ رحمه الله تعالى: هذا آخر ما حققه الحافظ رحمه الله تعالى ناقلا عن الفخر الرازي أنه قال: البحث في زيادة الإيمان ونقصانه لفظي، لأنه إن كان المراد بالإيمان التصديق فلا يقبلهما، وإن كان الطاعات فيقبلهما، فالطاعات مكملة للتصديق.

فكلما قام من الدليل على أن الإيمان لا يقبل الزيادة والنقصان كان مصروفا إلى أصل الإيمان الذي هو التصديق، وكلما دل على أن الإيمان يقبل الزيادة والنقصان فهو مصروف إلى الإيمان الكامل وهو المقرون بالعمل.

وقال بعضهم: يقبلهما سواء كان عبارة عن التصديق مع الأعمال وهو ظاهر أو بمعنى التصديق وحده لأن التصديق بالقلب هو الاعتقاد الجازم والاعتقاد

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٨٣) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وأخرجه البخاري (٤٤) ومسلم (١٩٣) عَنْ أَنَسٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم بلفظة متقاربة.

(٢) إحياء علوم الدين (١: ١٥٩– ١٦٠)، العلمية.

الجازم يزيد وينقص أيضًا.([1]) لأنا نعلم أن تصديق الصديقين أقوى من تصديق عامة المؤمنين.

ومن أجوبة الحنفية القائلين بعدم الزيادة عن الآيات الدالة على الزيادة ونحوها أنها محمولة على أنهم كانوا آمنوا في الجملة، ثم يأتي فرض بعد فرض، وآية بعد آية، وسورة بعد سورة فكانوا يؤمنون بها فيزدادون بها إيمانًا.

فحاصل ذلك أن زيادة الإيمان بسبب زيادة المؤمن به، ولا يتصور ذلك بعد عصر النبي صلى الله عليه وسلم لأن الدين قد كملت في قوله تعالى ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾. ([2])

قالوا: من نظر في الآيات الدالة نظر إنصاف فيقدح في ذهنه حقيقة ما قلنا، انظروا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيمَانًا ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ ([3])

فهذا نص صريح في أن زيادة الإيمان بسبب نزول السورة الجديدة، ويدل عليه أيضًا قوله تعالى ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ فإنه يدل على أن الدين كان غير مكمل قبل اليوم – فغير المكمل يحتاج إلى زيادة – حتى يبلغ إلى الكمال، وأما بعد الكمال فلا حاجة إلى الزيادة.

([1]) ينظر: إتحاف السادة المتقين (٢: ٤١٢).

([2]) من سورة المائدة: ٣.

([3]) من سورة التوبة: ١٢٤.

ومن أجوبتهم: أن زيادة الإيمان بسبب زيادة الطاعة، فإن للإيمان نورًا وللطاعة نورًا، قال النبي صلى الله عليه وسلم: الصَّلَاةُ نُوْرٌ. أخرجه مسلم. (١)

فإذا اجتمع النوران واختلطا يكون الحاصل بعد الاجتماع أزيد مما قبله كما هو الظاهر في الظاهر، ويدل عليه من السنة في قوله عليه الصلاة والسلام: إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً نُكِتَتْ فِي قَلْبِه نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، فَإِذَا هُوَ نَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ وَتَابَ، سُقِلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ عَادَ زِيدَ فِيهَا حَتَّى تَعْلُوَ قَلْبَهُ، وَهُوَ الرَّانُ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]

أخرجه الترمذي رحمه الله تعالى في تفسير قوله تعالى ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾. (٢)

ومن أجوبتهم أيضا: ما ذكره الملا علي القاري رحمه الله تعالى في "شرح الفقه الأكبر": أن النزاع إنما هو في تفاوت الإيمان بحسب الكمية أي القلة والكثرة، فإن الزيادة والنقصان كثيرًا ما يستعمل في الأعداد. وأما التفاوت في الكيفية أي القوة والضعف فخارج عن محل النزاع. (٣)

قال شيخنا البَايَمْبُوْرِيُّ رحمه الله تعالى: وفيه ما فيه لأنه مع كونه خلاف الظاهر خلاف المنقول أيضًا، لأن الخلاف في الكيفية أيضًا كثير. وقد مرّ عن الغَزَالِيِّ والفخر الرّازي أنهما قائلان بالزيادة والنقصان أيضًا.

---

(١) صحيح مسلم | كِتَابٌ: الطَّهَارَةُ | بَابٌ: فَضْلُ الْوُضُوءِ، الرقم: ٢٢٣.

(٢) رقم الحديث: ٣٣٣٤.

(٣) شرح الفقه الأكبر ص٢٣٣، لعلي القاري (ت ١٠١٤ هـ)، العلمية.

والذي ظهر لشيخنا البَايَمْبُوْرِيِّ أنّ الحق في هذه المسألة أن الإيمان يزيد يقينًا ولا ينقص يقينًا، وهو المروي عن الإمام مالك وعن الإمام أبي حنيفة النعمان رضى الله تعالى عنهما.

وهذه الرواية وإن كانت شاذة عن هذين الإمامين الجليلين إلا أن الدلائل القوية تؤيدها، والمقصود اتباع الحق حيث كان، لأن الآيات والأحاديث والدلائل الوجدانية كثيرة في زيادة الإيمان، والتأويل في الكل عويسة جدًّا.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾(١) وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾. (٢)

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: اللّٰهُمّ حَقِّقْ إِيمَانِي.(٣) وقال النبي صلى الله عليه و سلم: الْإِيمَانُ يَبْدَأُ لُمْظَةٌ بَيْضَاءُ فِي الْقَلْبِ، فَكُلَّمَا ازْدَادَ الْإِيمَانُ ازْدَادَتْ ذلك البَيَاض، فإذا استكمل الإيمان ابيَضّ الْقَلْبُ كُلُّهُ. (١)

---

(١) من سورة الأنفال: ٢.

(٢) من سورة الأنفال: ٣–٤.

(٣) عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهَا، عَنِ النّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ هَذَا مَا سَأَلَ مُحَمّدٌ رَبّهُ: اللّهُمّ إِنّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ الْمَسْأَلَةِ، وَخَيْرَ الدّعَاءِ، وَخَيْرَ النّجَاحِ، وَخَيْرَ الْعَمَلِ، وَخَيْرَ الثّوَابِ، وَخَيْرَ الْحَيَاةِ، وَخَيْرَ الْمَمَاتِ، وَثَبّتْنِي وَثَقّلْ مَوَازِينِي، وَحَقّقْ إِيمَانِي، وَارْفَعْ دَرَجَاتِي، وَتَقَبّلْ صَلَاتِي، وَاغْفِرْ خَطِيئَتِي، وَأَسْأَلُكَ الدّرَجَاتِ الْعُلَى مِنَ الْجَنّةِ، اللّهُمّ إِنّي أَسْأَلُكَ فَوَاتِحَ الْخَيْرِ وَخَوَاتِمَهُ، وَجَوَامِعَهُ، وَأَوّلَهُ، وَظَاهِرَهُ وَبَاطِنَهُ، وَالدّرَجَاتِ الْعُلَى مِنَ الْجَنّةِ، آمِينَ. اللّهُمّ إِنّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ مَا

قال الزَّبِيْدِيُّ رحمه الله تعالى: أخرجه ابن المبارك في "الزهد"، وابن أبي شيبة في "الإيمان"، وأبو عبيد في "الغريب"، والبَيْهَقِيُّ في "الشعب"، واللَّالكَائِيُّ في "السنة". (٢)

والوجد أن يحكم بالفرق بين العلم النظري والعلم البديهي، فاليقين الحاصل بالبديهي أجلى وأوضح وأكمل يقينًا من اليقين الحاصل بالنظري مع كون كل منهما يقينًا.

آتي، وَخَيْرَ مَا أَفْعَلُ، وَخَيْرَ مَا أَعْمَلُ، وَخَيْرَ مَا بَطَنَ، وَخَيْرَ مَا ظَهَرَ، وَالدّرَجَات الْعُلَى مِنَ الْجَنّة، آمِينَ. اللّهُمّ إِنّي أَسْأَلُكَ أَنْ تَرْفَعَ ذِكْرِي، وَتَضَعَ وِزْرِي، وَتُصْلِحَ أَمْرِي، وَتُطَهّرَ قَلْبِي، وَتُحَصّنَ فَرْجِي، وَتُنَوّرَ لِي قَلْبِي، وَتَغْفِرَ لِي ذَنْبِي، وَأَسْأَلُكَ الدّرَجَات الْعُلَى مِنَ الْجَنّة، آمِينَ. اللّهُمّ إِنّي أَسْأَلُكَ أَنْ تَبَارِكَ لِي فِي نَفْسِي، وَفِي سَمْعِي، وَفِي بَصَرِي، وَفِي رُوحِي، وَفِي خَلْقِي، وَفِي خُلُقِي، وَفِي أَهْلِي، وَفِي مَحْيَايَ، وَفِي مَمَاتِي، وَفِي عَمَلِي، فَتَقَبّلْ حَسَنَاتِي، وَأَسْأَلُكَ الدّرَجَات الْعُلَى مِنَ الْجَنّة، آمِينَ.– المستدرك على الصحيحين (١: ٧٠١)، الرقم: ١٩١١، للحاكم أبي عبد الله النَّيْسَابُوْرِيِّ (ت ٤٠٥ هـ).

(١) قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ: الْإِيمَانُ يَبْدَأُ لُمْظَةٌ بَيْضَاءُ فِي الْقَلْبِ، كُلّمَا ازْدَادَ الْإِيمَانُ ازْدَادَتْ بَيَاضًا حَتّى يَبْيَضّ الْقَلْبُ كُلُّهُ، وَإِنّ النّفَاقَ يَبْدَأُ لُمْظَةٌ سَوْدَاءُ فِي الْقَلْبِ فَكُلّمَا ازْدَادَ النّفَاقُ ازْدَادَتْ حَتّى يَسْوَدّ الْقَلْبُ كُلُّهُ، وَالّذِي نَفْسِي بِيَدِه لَوْ شَقَقْتُمْ عَنْ قَلْبِ مُؤْمِنٍ وَجَدْتُمُوهُ أَبْيَضَ الْقَلْبِ، وَلَوْ شَقَقْتُمْ عَنْ قَلْبِ مُنَافِقٍ وَجَدْتُمُوهُ أَسْوَدَ الْقَلْبِ.– كتاب الإيمان ص ١٩، لأبي بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ).

(٢) ينظر: شرح كتاب قواعد العقائد من كتاب إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، ص ٥٠٢، العلمية.

قال الماهرون بعلم النفس وهم السادات الصوفية: أن اليقين له ثلاث درجات: الأولى: علم اليقين، وهو الذي جزم فيه العالم بوجود المعلوم جزما مطابقا للواقع، ثابتا لا يزول بتشكيك المشكك.

الثانية: عين اليقين، وهو الذي جزم فيه العالم بوجود المعلوم مثل جزم الأولى وصار هذا المجزوم دائما الحضور عند المدرك، واستولى على القلب استيلاء الغلبة بحيث أن القلب لا يغفل عنه إلا مسارقة.

وهذا اليقين أولى وأجلى من اليقين الأول، فإن اليقين الأول وإن كان لا يزول بتشكيك المشكك إلا أن التشكيك متصور فيه بخلاف الثانية.

الثالثة: حق اليقين، وهو الجزم الذي يجعل المجزوم دائم الحضور عند المدرك ويستقر فيها استقرار المحبوب عند المحب والمعشوق عند العاشق، فالعالم وقوته العلمية في دوام المشاهدة لهذا المحبوب الذي جن واستقر عنده، ودلهه بجماله وجلاله بحيث لا يغفل عن مشاهدته غفلة، ولا ينظر إلى غيره نظرة فصار روحه وريحانه وغذاءه ودواءه، وهذا الملك الذي ملك قلبه ملك جليل جميل رحيم كريم.

فاليقين الحاصل في هذه المرتبة لا شك أنه أعلى وأفضل وأكمل من اليقين الأولين، وإنما يكون الرجل دهشًا في هذه المرتبة، وسكرانًا وولهًا، فتارةً يدعى الاتحاد بين العالم والمعلوم فيقول: أنا الحق، وتارةً يقول بالفناء المحض فيقول: ما رأيت شيئًا إلّا ورأيت الله قبله. قال الشاعر في الأردية:

بن گیا جب سے تصور دل میں روئے یار کا
آتا ہے وہی نظر ہر کوچہ وبازار میں

١٤

[منذ أن تتبادر إلى الذهن فكرة رؤية الصديق
شوهد نفس المظهر في كل شارع وفي كل سوق]

إلا أن هذا الاتحاد والحلول كلها صدرت في غلبة السكر فيجب على كل من يصدر عنه هذه الكلمة أن يتوب عنها في حالة غير غلبة السكر، ويفرق بين العالم والمعلوم، والخالق والمخلوق، وهيهات أين المخلوق من الخالق وأين الاتحاد؟! وقد نبه على ذلك الإمام الرَّبَّانِيُّ وقطب العالم والمجدد المطلق للألف الثاني أحمد السِّرْهِنْدِيُّ في مواضيع شتى من "مكتوباته". (١)

والعجب من الإمام الغَزَالِيِّ مع كونه بحرًا ذَخَّارًا في العلوم العقلية ربما يتكلم بشيء منها في كتابه "الإحياء" إلا أننا نحمله على غلبة السكر، لأنه صرف في كتابيه؛ "مشكاة الأنوار" و"المقصد الاسنى" وهما من أواخر مؤلفاته: إن القول بالاتحاد والحلول هو قول النصارى ثم أتى بكلام طويل ثم قال في آخره: وهذه مَزِلَّةُ قدم، فإن من ليس له قدم راسخ في المعقولات ربما لا يتميز له أحدهما عن الآخر فينظر إلى كمال ذاته، كما أن الحديد المحروق الأحمر إذا رآه من لا يعقل يقول: هو نار، ومن قائل يقول: إنه حديد، ولكن الجامع بين الحقيقة والمجاز يقول: هو حديد متلبس بالنار.

---

(١) ينظر: المكتوبات للمجدد الشيخ أحمد.

وقد تزين بما تلألأ فيه من حلية الحق فينظر هو فيقول: أنا الحق، وهو غالط غلط النصارى حيث رأوا ذلك في ذات عيسى عليه السلام، وظنوا اجتماع لاهوت وناسوت فقالوا هو الاله. (١)

قال شيخنا البَايَمْبُوْرِيُّ رحمه الله تعالى: ومثله غلط الهنود حيث يقولون في الأوتار إن الحق نزل فيه، ويقولون إن رام كرشنو كذلك، ومثلهم غلط الشيعة حيث زعموا أن الحق نزل في علي رضي الله تعالى عنه فهو الاله! بل غلط من ينظر في مرأة طبعت فيه صورة متلونة فيظن أن تلك الصورة صورة المرأة، وأن ذلك اللون لون المرأة. وهيهات بل المرأة في ذاتها لا لون لها، وشأنها قبول صور الألوان على وجه يتخيل إلى الناظرين إلى ظاهر الأمور أن ذلك هو صورة المرأة حقا. والقلب الصافي الخالي عن الكدورات كذلك خال عن الصور في نفسه وعن الهيئات، وإنما هيئاته قبول معاني الهيئات والصور والحقائق، فما يحل للقلب يكون كالمتحد به لا أنهما أي العالم والمعلوم متحدان تحقيقًا، بل بحسب ما يظهر في بادئ النظر. فالقول بالاتحاد ليس هو قول المحققين بل هو قول صبيان الطريق (أي طريق التصوف)، رأوا زجاجة صافية فيها خمر لم يدركوا تباينهما. فتارةً يقولون: لا خمر، وتارةً يقولون: لا زجاج حق.

ولنرجع إلى المقصود فنقول وبالله التوفيق: إن التصديق في مرتبة حق اليقين أوضح وأزيد وأكمل من المرتبة الأولى، وإنكار هذه الزيادة مكابرة، والإيمان في هذه

---

(١) ينظر: المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للغَزَالِيِّ، ص ١٩١، العلمية، وإتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين (٢: ٤٠٨)، العلمية.

الدرجة يسمى إيمانًا تحقيقيًّا، وإليه الإشارة في قوله تعالى ﴿أُوْلَٰئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾(١) وقوله عليه الصلاة والسلام: اللّٰهُمّ حَقّقْ إِيمَانِي.

وقد ذكرنا درجات الإيمان من التقليدي والاستدلالي والتحقيقي في ما مر فلا نعود إليه إلا أن أسباب هذه الزيادة كثيرة قد يتزايد بالطاعة، فإنّ للطاعة نورًا أيضًا، ومحل هذا النور القلب، ومحل التصديق أيضًا القلب، فالنور الحاصل بالقلب بسبب الطاعة هو أيضًا نور الإيمان، وإن كان يضاف إلى العمل أيضا في الجملة، لأنه سببه ومنشأة.

وقد يكون هذه الزيادة بمحض موهبة إلهية وجذب رباني. قال الله تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِ ۚ فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ ۚ أُولَٰئِكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾(٢) قال الكليم عليه السلام: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾. (٣)

وقال عليه الصلاة والسلام: إِذَا دَخَلَ النُّورُ الْقَلْبَ انْشَرَحَ وَانْفَسَحَ فَقُلْنَا: فَمَا عَلَامَةُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الْإِنَابَةُ إِلَى دَارِ الْخُلُودِ، وَالتَّجَافِي عَنْ دَارِ الْغُرُورِ، وَالتَّأَهُّبِ لِلْمَوْتِ قَبْلَ نُزُولِ الْمَوْتِ.(٤) فقد ظهر من هذا البيان أن الزيادة في الإيمان ثابتة يقينًا.

---

(١) من سورة الأنفال: ٤.

(٢) من سورة الزمر: ٢٢.

(٣) من سورة طه: ٢٥.

(٤) القضاء والقدر للبيهقي، ص ١٧١، الرقم: ٣٨٩، مكتبة العبيكان – الرياض.

وأما مسألة عدم النقصان، فنقول وبالله التوفيق: إن المراد بالإيمان في هذه أصل الإيمان الذي عليه مدار النجاة بمعنى المنجي عن الخلود في النار، المفصل عنه بالتصديق الجازم المطابق للواقع الذي لا يزول بتشكيك المشكك.

وقد ذكرنا فيما قبل أن هذا التصديق مركب من المعرفة والكلام النفسي المعبر عنه بتسليم القلب. فمعنى النقصان في الإيمان أنه إذا نقص التصديق المذكور عن الحد المذكور لا يبقى الرجل مؤمنًا، ولا يكون إيمانه سببًا للنجاة، لأن النجاة لها معنيان: الأول: النجاة الكاملة وهي ما تكون سببًا للنجاة عن الدخول في النار. والثانية: الناقصة وهي المنجية عن الخلود في النار، فبأي معنى أخذ النجاة لا يكون إيمانه سببًا للنجاة.

لأن هذا التصديق ليس إيمانًا معتبرا في الشرع كما أسلفنا، لأنه إذا نقص فإمّا أن يكون تصديقًا منطقيًّا وهو من مقولة الكيف غير معتبر في الشرع كما مرّ، لأن التصديق الشرعي مركب من مقولة الكيف ومقولة الفعل كليهما كما مرّ. أو يكون جهلًا مركبًا، أو يكون مظنونًا، أو مشكوكًا، أو موهومًا، أو مخيلًا.

ولا شك عند المهرة من علوم النبوية أن الجهل المركب والظن والوهم والتخيل كلها: غير معتبرة في باب الإيمان، فمن قال: الإيمان بهذا المعنى لا ينقص أي لا يعتبر شرعًا بعد النقص فقوله الحق الذي لا يكون غيره إلا غلطًا صرفًا.

نعم، لوقيل: إن الإيمان ينقص بمعنى أنه ينقص من مرتبة حق اليقين إلى علم اليقين، ويزيد أي يبلغ من مرتبة علم اليقين إلى حق اليقين، أي أن الإيمان يحول بين مراتب علم اليقين وحق اليقين، فالقول بالزيادة والنقصان بهذا المعنى صحيح، إلا أنه على هذا التفسير يكون النزاع لفظيًّا ولا طائل تحته.

ولا ينبغي أن يقع بين هؤلاء الأكابر الذين دانت لهم الصعاب، وذللت لهم الغوامض والمشكلات، إلا أن يحمل على عدم المشافهة بين هؤلاء.

ولعله هو الواقع، وعلى هذا التفسير المروي الأخير يحمل قوله عليه الصلاة والسلام: لِيْ مَعَ اللهِ وَقْتٌ لَا يَسَعُنِيْ فِيْهَا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ.(١)

وقوله عليه الصلاة والسلام: إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مائَةَ مَرَّة.(٢) وقوله عليه الصلاة والسلام في حديث حنظلة رضي الله تعالى عنه: إِنْ لَوْ تَدُومُونَ عَلَى مَا تَكُونُونَ عِنْدِي، وَفِي الذِّكْرِ؛ لَصَافَحَتْكُمُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى فُرُشِكُمْ، وَفِي طُرُقِكُمْ، وَلَكِنْ يَا حَنْظَلَةُ، سَاعَةً وَسَاعَةً. (٣)

---

(١) يذكره المتصوفة كثيرا ولا أصل له، وهو في رسالة القشيري لكن بلفظ: لي وقت لا يسعني فيه غير ربي، ويشبه أن يكون معنى ما للترمذي في الشمائل، ولابن راهويه في مسنده عن علي في حديث طويل: كان صلى اللّه عليه وسلم إذا أتى منزله جزأ دخوله ثلاثة أجزاء: جزءا للّه تعالى، وجزءا لأهله، وجزءا لنفسه، ثم جزأ جزأه بينه وبين الناس.– المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة، رقم الحديث: ٨٨٣، لشمس الدين السَّخَاوِيِّ (ت ٩٠٢هـ)، وكشف الخفاء ومُزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، الرقم: ٢١٥٩، للإمام إسماعيل العَجْلُوْنِيِّ (ت ١١٦٢هـ).

(٢) ينظر: صحيح مسلم | كِتَابٌ: الذِّكْرُ وَالدُّعَاءُ وَالتَّوْبَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ | بَابٌ: اسْتِحْبَابُ الِاسْتِغْفَارِ، رقم الحديث: ٢٧٠٢.

(٣) ينظر: صحيح مسلم | كِتَابٌ: التَّوْبَةُ | بَابٌ: فَضْلُ دَوَامِ الذِّكْرِ وَالْفِكْرِ فِي أُمُورِ الْآخِرَةِ، الرقم: ٢٧٥٠.

وقوله عليه الصلاة والسلام: لَوْلَا أَنَّ الشَّيَاطِيْنَ يَحُوْمُوْنَ عَلَي قُلُوْبِ بَنِيْ آدَمَ لَنَظَرُوْا إِلَى مَلَكُوْتِ السَّمَاءِ. أخرجه أحمد.(١) وقوله عليه الصلاة والسلام: إِنَّ لِرَبِّكُمْ فِيْ أَيَّامِ دَهْرِكُمْ نَفَحَاتٍ أَلَا فَتَعَرَّضُوْا لِنَفَحَاتِ رَبِّكُمْ. أخرجه الطَّبَرَانِيُّ في "الكبير". والله أعلم. (٢)

---

(١) ينظر: مسند أحمد: ٨٧٥٧، وتخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٢: ٦٠٨).

(٢) رواه الطَّبَرَانِيُّ في الكبير عن محمد بن مَسلمة، وحكم عليه السُّيُوْطِيُّ بالضعف، وكذلك الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزيادته برقم: ١٩١٧، وكذلك في الضعيفة برقم: ٣١٨٩. ذكره الغَزَالِيُّ في الإحياء، وقال العراقي في تخريج أحاديثه: أخرجه الحكيم في النوادر، والطَّبَرَانِيُّ في الأوسط من حديث محمد بن مَسْلَمة.– كشف الخفاء ومُزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس (١: ٢٠٧)، العلمية.